



تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين في إسبانيا نقلًا عن "N12"

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- عيدو روزنتسفايغ: بسبب التصريحات المرفوضة: الوضع القانوني لإسرائيل يمكن أن
يصبح صعباً في لاهاي 2
- يوسي يهوشوع: الخلاف بين رئيس الأركان ومراقب الدولة بشأن التحقيق في أحداث
7 أكتوبر 4
- جيدي فايتس: في سنة 2014 حذروا نتنياهو من الخطة التي نفذتها "حماس" في
سنة 2023 7

أخبار وتصريحات

- تواصل تبادل القصف وإطلاق النار بين حزب الله والجيش الإسرائيلي، والحزب يعلن تنفيذ
هجوم جوي بواسطة مسيرتين 13
- قناة التلفزة الإسرائيلية 12: إسرائيل توصلت مع الولايات المتحدة إلى صفقة عسكرية
ضخمة تشمل تزويدها بثلاثة أسراب طائرات عسكرية 14
- اليوم الثاني على التوالي، مجموعة من الإسرائيليين تتظاهر عند معبر كرم أبو سالم لعرقلة
دخول شاحنات المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة 16
- تقرير: في أعقاب هجوم نتنياهو، سموتريتش يتهم قطر بإحباط جهود إسرائيل لتدمير
حركة "حماس"، وبالتعاون مع الحركة للاحتفاظ بالمخطوفين الذين تحتجزهم كورقة
مساومة لوقف القتال 14
- استطلاع "معاريف" الأسبوعي: 57% من الإسرائيليين يؤكدون أن قيام أهالي الأسرى
والمخطوفين الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة بتصعيد احتجاجهم من أجل
إطلاق سراحهم هو خطوة في الاتجاه الصحيح 16

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtar-at-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

د. عيدوروزنتسفايخ - متخصص في القانون الدولي

”معاريف“، 2024/1/26

بسبب التصريحات المرفوضة: الوضع القانوني لإسرائيل يمكن أن يصبح صعباً في لاهاي

- قريباً سيتم نشر قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن القرارات الاحترازية التي طلبتها جنوب أفريقيا لوقف الإبادة الجماعية التي تقوم بها إسرائيل في غزة، بحسب ادّعاءها. ومن المهم الإشارة إلى أن القرار لا يتطرق إلى سؤال ما إذا كانت إسرائيل تقوم بإبادة جماعية، أم لا. فالقرار في هذا الشأن سينشر بعد عدة أعوام. في هذه المرحلة، يتوجب على المحكمة الدولية أن تقرر ما إذا كان هذا الاحتمال قائماً أصلاً، وفي حال كانت الإجابة نعم، ما هي الخطوات التي تساعد على وقف هذا التطور، في رأي المحكمة؟
- أحد الأمور الأولية التي يدرسها طلاب الحقوق هي أنه يوجد فرق ما بين الحقيقة الواقعية وبين الحقيقة القانونية، وفكرة أن أحد الطرفين على حق، لا تعني بالضرورة أن القرار القضائي سيكون لمصلحته. هذا هو الواقع الذي تعيشه إسرائيل في الساحة الدولية الآن، قبل القرار الاحترازي. الحقيقة الفعلية هي أن إسرائيل لا ترتكب إبادة جماعية. السبب الوحيد، أو الأساسي على الأقل، هو أن الحقيقة القانونية يمكن أن تتعقد بسبب التصريحات المرفوضة التي صدرت عن السياسيين والمحللين والمؤثرين، وحتى الجنود في الميدان، الذين طالبوا بمسح غزة، وإلقاء قنبلة نووية، ورفضوا التفريق بين الأبرياء وغير الأبرياء.
- لإثبات الإبادة الجماعية، قانونياً، يجب إثبات حدوث أفعال – إلحاق الضرر بمجموعة قومية، أو إثنية، أو دينية، ووجود نيات خاصة لإلحاق

الضرر بهذه المجموعة وإبادتها بشكل كامل، أو جزئي. يجب تحقيق الجزأين: النيات والفعل، وأحدهما لا يكفي. على صعيد الحقائق، لا توجد نية ولا فعل؛ أما قانونياً، فكما رأينا في ادعاء جنوب أفريقيا، فإن الأفعال يمكن طرحها بشكل أحادي، وعندما يجري جمع هذه الادعاءات مع تصريحات السياسيين، سواء أكانوا قياديين أو هامشيين، ويتلقاها الجمهور العريض (مثل تصريحات المشاهير)، وكذلك الجيش (تصريحات الجنود)، فإنها تخلق وضعاً يثبت وجود نية إبادة جماعية.

- المسار القضائي في محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الإبادة الجماعية سيستمر أعواماً طويلة، وفي نهاية المطاف، أنا على قناعة بأن إسرائيل ستنجح في إثبات الحقيقة القانونية المشابهة للحقيقة الواقعية. وعلى الرغم من ذلك، حتى لو لم يتم قبول مطالب جنوب أفريقيا كاملة، ولم يُطلب من إسرائيل وقف القتال، فإن مجرد قبول جزء من المطالب سيُلصق بإسرائيل تهمة الشك في وجود إبادة جماعية. وهو ما يمكن أن يحدث إسقاطات سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية واجتماعية كثيرة، في المديين القصير والطويل.

- بعد آخر فيه حقائق ظاهرة، هو الكارثة الإنسانية التي تحدث الآن في غزة. عشرات الآلاف من القتلى، هم في أغلبيتهم، من النساء والأطفال، فضلاً عن مئات الآلاف الذين لا يستطيعون الوصول إلى الغذاء والماء والأدوية والكهرباء. لقد نشرت مؤسسة Human rights watch تقريراً يفيد بأن إسرائيل تقوم بتجويع سكان غزة الأبرياء كأداة قتالية. وبحسب التقرير، هناك علاقة مباشرة بين القتال الإسرائيلي وبين جريمة الحرب بتجويع المجتمع المدني. وحتى في هذه الحالة، الحقيقة الواقعية أن إسرائيل تفرض حصاراً على "حماس"، وعمليات الجيش غير موجهة ضد المدنيين. الجوع الذي فرض على المدنيين في غزة هو أضرار جانبية، ولا شك في أن هذا الضرر يزداد لأن "حماس" تصادر المساعدات الإنسانية للمقاتلين أولاً، ولا تسمح بوصولها مباشرة إلى المحتاجين المدنيين.

- وللتعامل مع الحقيقة القانونية، يجب على إسرائيل أن تثبت أنها تسمح بدخول مساعدات إنسانية إلى غزة، وضمنها الغذاء والماء والأدوية، وذلك

بحسب القانون الدولي الإنساني الذي ينطبق على الصراع. أحد الأبعاد الذي لا يعمل لمصلحة إسرائيل في الصراع القانوني هو قرار منع دخول شاحنات المساعدات الإنسانية، عبر معبر كرم أبو سالم، المخصص لنقل البضائع، وفرض قيود على دخول المساعدات، عبر معبر رفح فقط. وهو ما أدى إلى فرض قيود على كمية المساعدات الإنسانية التي يمكن إدخالها إلى القطاع. بعد آخر لا يقل أهمية، هو التصريحات غير المسؤولة الصادرة عن السياسيين الذين طالبوا بمنع دخول المساعدات الإنسانية، أو ربطوا إدخالها بتحرير الرهائن.

- للأسف، إن احتمال استخلاص العبر والتراجع عن هذه التصريحات ضئيل، وذلك بسبب الحسابات السياسية الداخلية التي دفعت إلى هذه التصريحات أصلاً. لكن هذا لا يعني أن إسرائيل ستدان بتهمة إبادة جماعية في المحكمة الدولية، كما لا يعني أنها تقوم بجريمة حرب من خلال تجويع المدنيين. الحديث هنا يدور حول طواحين هواء ساهمت التصريحات في خلقها، والآن، على النظام القضائي الإسرائيلي محاربتها من جهة، ومن جهة ثانية، محاربة تصريحات إضافية.
- إن القرار المتعلق بالخطوات الاحترازية سيمنحنا صورة مسبقة لإمكانات النجاح في الصراع القانوني، مستقبلاً.

يوسي يهوشوع – محلل عسكري
”يديعوت أحرونوت”، 2024/1/26

[الخلافاً بين رئيس الأركان ومراقب الدولة بشأن التحقيق في أحداث 7 أكتوبر]

- أحياناً، يجب التذكير بما هو بديهي. الجيش الإسرائيلي وقادته يخوضون في الأشهر الأخيرة حرباً متعددة الجبهات من النوع الذي لم نتخيل أن الدولة يمكن أن تواجهه. القتال في غزة طويل، ولا يزال في ذروته مع أحداث كثيرة تقع في آن معاً، على الحدود الشمالية وفي الضفة الغربية

وفي دول الطوق الثالث. صحيح أن هذه الحرب بدأت بأكبر إخفاق أمني شهدته دولة إسرائيل، لكن منذ ذلك الوقت، أثبتت القيادة أن همهم الأول هو تحقيق النصر في كل القطاعات، واضعين جانباً العبء الصعب الذين يحملونه نتيجة فشلهم المؤلم.

- في هذا الوقت الحساس للغاية، لا يمكن أن نفهم القرار المفاجيء لمراقب الدولة بشأن البدء بالتحقيق في هذا الوقت الذي من الواضح أن التدقيقات، حالياً، تشكل خطراً على القتال، وتؤدي تركيز القيادة، وتضر بإنجازاتهم. من جهة، لا يمكن الموافقة على خطة مهاجمة خانيونس، ومن جهة ثانية، البحث عن مواد حساسة وخطرة، وعن محاضر جلسات، وبالتأكيد الجلوس ساعات مع طاقم مراقب الدولة. وليس إنسانياً أن نتوقع مثلاً من قائد المنطقة الجنوبية اللواء يارون فينكلمان، أن يدخل إلى القطاع، وأن يستمع إلى ما يقوله المقاتلون، ويعطي الموافقة على خطة الاستمرار في المناورة البرية، وفي ساعات الليل، يعود إلى مراجعة الوثائق. هذا يستغرق وقتاً.
- لذلك، يجب أن نقول، الآن وبصورة لا تحتل الجدل، إن مضايقة القيادة في أثناء القتال، يمكن أن يدفع ثمنها المقاتلون من حياتهم. فتنظيم المواد التي يطلبها مراقب الدولة من كل قائد من رتبة رائد فما فوق، يتطلب الانشغال عدة أيام بالأرشفيف، بدلاً من الحرب. وعليه أن يفحص، وأن يبحث، وأن ينظم ويتذكر ويرتب. مثلاً، لنتخيل أنه طلب من قائد فرقة غزة التوقف مدة أسبوع عن متابعة الحرب من أجل هذه الغاية. لا أحد يمكن أن يعتقد أن هذا التصرف معقول.
- لقد كان رئيس الأركان على حق عندما بعث برسالة إلى مراقب الدولة، جاء فيها أنه في البداية، يجب إجراء تحقيق داخلي على مستوى القيادة. والطلب من الأشخاص المجيء، وفق وقتهم الخاص، كي يقولوا الحقيقة والتعلم منها. عناصر الجيش يقولون الحقيقة لقادتهم، وليس لمراقبين من الخارج. الجيش ملزم بإجراء مثل هذا النوع من التحقيق لأنه من دونه، لا يمكن له أن يستخلص الدروس الأساسية التي يمكن أن يواجهها في الساحة الشمالية، وفي ساحة الضفة الغربية.
- بعد انتهاء التحقيق الداخلي، وبعد أن تتراجع حدة القتال، سيكون من

الممكن القيام بكل التدقيقات المطلوبة وتوضيح الحقيقة من أساسها. وهنا يجب التشديد على أن تحقيق مراقب الدولة سيفرغ عمل لجنة التحقيق الرسمية، التي يفترض أن تحقق في أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، من مضمونه. يجب عدم إبقاء حجر على حجر، قبل التوصل إلى إجابات قاطعة. وليس هذا ما يبحث عنه مراقب الدولة حالياً.

- كما كشفنا في يوم الخميس في "يديعوت أحرونوت"، جمد رئيس الأركان عمل اللجان الخارجية، في ضوء المبدأ القائل إنه لا يجوز القيام بتحقيقات خارجية قبل التحقيقات الداخلية، وليس عندما يكون القتال في ذروته. رئيس الأركان أدرك أنه أخطأ، وصحيح أيضاً أن مراقب الدولة الذي أخطأ سيعود عن خطئه، ولن يعرقل عمليات الجيش الإسرائيلي. لقد أرسل في أمس خطاباً إلى رئيس الأركان، قال فيه إنه لا يريد أن يعرقل عمل الضباط، وهو يطالب بالحصول على وثائق فقط. وإذا كان ما يريده فقط وثائق وكل شيء موثق، فلم لا ينتظر حتى نهاية الحرب للحصول عليها؟
- أمّا فيما يتعلق بالحجة الثانية لمراقب الدولة بأن القتال يشهد تراجعاً، ومن الممكن البدء بالتحقيق، يجب أن نوضح صورة الوضع في مختلف القطاعات. في الشمال، يواصل حزب الله مناوشاته مع قواتنا، وفي أمس، أطلق مسيرتين مفخختين نحو سهل الحولة. لم تقع أضرار، ولا إصابات، لكن الجيش ردّ بالتصعيد، وهاجم سلسلة أهداف، بينها المطار الذي كشف عنه وزير الدفاع في قلعة جبور.
- في الجنوب، تخوض قوات الجيش الإسرائيلي إحدى أكبر المناورات، لقد تحركت خمسة ألوية في اتجاه غربي خانيونس، بهدف تفكيك كتائب القسام في غربي المدينة وإنهاء القضاء على لواء الأخوين السنوار، والضغط على قيادة "حماس" من أجل التوصل إلى صفقة تبادل أسرى محتملة. ووفقاً للجيش، العمليات تتقدم، هناك مئات القتلى من "المخربين"، ولا يزال على الفرقة العسكرية 98 تفكيك لواء آخر من كتيبة "حماس" هناك. كما يجري تدمير البنى التحتية تحت الأرض وبنى إنتاج الصواريخ والعتاد العسكري. وتلاحظ القيادة الجنوبية حركة خروج كثيفة للسكان من خانيونس، فضلاً عن استسلام عشرات "المخربين".

- في الضفة الغربية، الوضع أكثر إثارة للقلق. وفي المؤسسة الأمنية يعترفون بأن الضغط الكبير الناتج من منع دخول العمال، يمكن أن يؤدي إلى نشوب انتفاضة ثالثة، والعمليات المنهجية للجيش الإسرائيلي في المدن الفلسطينية لا يراها الجمهور، على الرغم من النجاحات الكثيرة والهجمات التي لم نشهد مثيلاً لها منذ أعوام.
- "عندما تدوي أصوات المدافع، وما دامت العملية العسكرية جارية، فالتدقيقات يمكنها الانتظار، ويجب ألا تعرقل سير القتال". هذا ما قاله مراقب الدولة، بعد عملية "الجرف الصامد"، القاضي (السابق) يوسف حاييم شابيرا. وكما يمكن أن تدركوا، فإن المدافع لم تصمت، ولا تزال في ذروتها، والعملية لا تزال جارية. والأجدي ألا يكون مراقب الدولة هو الذي يعرقل سيرها، ويلحق الضرر بالقتال في غزة، وفي القطاعات المختلفة.

حيدى فايتس - صحافي إسرائيلي استقصائي، متخصص
في موضوع الفساد، وحاز وسام "فارس النزاهة" المقدم
من رئيس الدولة الإسرائيلي للناشطين في مكافحة الفساد
 "هآرتس"، 2024/1/25

في سنة 2014 حذروا نتنياهو من الخطة
 التي نفذتها "حماس" في سنة 2023

- إنه لمن المدهش أن نشهد، مراراً وتكراراً، كم كان حدوث الهجوم أمراً محتوماً. لقد كان المخطط القاتل الذي نفذته "حماس" في عيد "سمحات تورا" معروفاً من المستويين السياسي والعسكري منذ فترة من الوقت. "كل شيء كان معروفاً منذ سنة 2014"، حسبما قال هذا الأسبوع شخص كان يشغل منصباً أمنياً رفيعاً: "لا جديد تحت الشمس"، أضاف مسؤول آخر. "ما حدث في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وُلد قبل حملة الجرف الصامد" [2014].

- لقد صرّح الذين اطلعوا على التقرير الكامل المتعلق بعملية "الجرف الصامد"، الصادر عن مراقب الدولة، لصحيفة "هآرتس"، بأن الجزء السري من التقرير يتضمن وصفاً تفصيلياً لمخطط مشابه لما حدث في 7 أكتوبر: عدة مئات من "المخربين" يقتحمون إسرائيل عبر أنفاق، "مسلحون من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، ويستقلون سيارات الجيب والدراجات النارية"، بحسب أحد المصادر، كان الهدف تنفيذ "مجزرة" في المواقع العسكرية والبلدات الإسرائيلية المتاخمة للحدود، وخطف جنود ومدنيين لاستخدامهم كأوراق مقايضة مع إسرائيل.
- كان رئيس الوزراء، آنذاك واليوم، أي بنيامين نتنياهو، يدرك الخطر جيداً. وفي اجتماع مجلس الكابينيت في حزيران/يونيو 2014، أي عشية حملة "الجرف الصامد" [العصف المأكول]، وصف نتنياهو خطة "حماس" بأنها "تهديد محقق لدولة إسرائيل"، وأوضح قائلاً "هذا السيناريو يختلف لأن أحداث الخطف، أو اقتحام أراضيها، ستغير التوازن القائم بيننا وبينهم.. إن دخول قوة عسكرية يصل حجمها إلى كتيبة إلى حدودنا، معناه أنها ستقتل وتخطف أيضاً. وسيشكل هذا الأمر ضربة هائلة للمعنويات. لن تتمكن هذه الخطوة من تركيع إسرائيل، فحتى الصواريخ لم تتمكن من تركيع إسرائيل، لكن الأمر سيشكل ضربة رهيبه".
- المعلومات عن المخطط، الذي كان من المفروض أن ينفذ في صيف 2014، وصلت إلى جهاز الشاباك في نيسان/أبريل من ذلك العام. ووصف شخص مطلع على المعلومات الاستخباراتية، بأنها كانت "معلومات فائقة الجودة، وتم التأكد منها عبر عدة مصادر، بشرية وتكنولوجية". وجرى توثيق قيام قوات النخبة بالتدرب على اقتحام نماذج تشبه البلدات الإسرائيلية، وشملت مناوراتهم أيضاً اقتحاماً بواسطة طوافات مسيرة، وغارات تنفذها قوات الكوماندوس البحرية. كان الهدف من وراء ذلك، كما يتضح من المادة الاستخباراتية، الوصول إلى مدينة بئر السبع [أي تنفيذ اجتياح بعمق 41 كيلومتراً].
- وقال شخص كان مقرباً من نتنياهو لصحيفة "هآرتس"، إن رئيس جهاز الشاباك يورام كوهين التقى نتنياهو وعرض أمامه تفاصيل المخطط.

وبحسب هذا المصدر، لقد "افترض كوهين أن 'حماس' إذا حاولت تنفيذ هذا المخطط، فإن الأمر سيؤدي بالضرورة إلى حرب، وتعامل نتنياهو بنفسه مع هذه المعلومات بصورة جدية". وقال شخص آخر، كان يشغل منصباً أمنياً رفيعاً في ذلك الوقت، إن نتنياهو "كان الوحيد الذي عرف، بعمق، بعمق، مغزى هذا التهديد من بين أعضاء القيادة السياسية الإسرائيلية جميعهم".

• تم تمرير هذه المعلومات الخطرة أيضاً إلى رئيس هيئة الأركان، آنذاك، بني غانتس ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أفيف كوخافي. وفي ملخص للمناقشة التي شارك فيها قائد المنطقة الجنوبية سامي ترجمان وممثل جهاز الشاباك، ورد أن "هذه الخطة ليست خطة ستُحفظ في الدرج" [أي مجرد خطة احتياطية]. لقد آمن ترجمان، هو أيضاً، بأن تنفيذ هذا المخطط يعني اندلاع حرب. وفي أثناء قيامه بتحضير جبهته للعملية الدفاعية، قال لزملائه في هيئة الأركان: "لا أريد أن أصل إلى مرحلة أتصل بكم صبيحة سبت ما، وأقول لكم إن خمسة كيبوتسات تم احتلالها، وأن هناك 80 'مخرباً' في كل منها. لا أريد أن أتصل بكم أيضاً بعد أن تكون هذه العملية قد نُفّذت".

• أدى الأمر إلى ارتفاع نسبة اليقظة في المؤسسة الأمنية. وقدّر غانتس في مناقشة داخلية أن التصعيد مع قطاع غزة "يقترّب أكثر فأكثر". وفي حزيران/يونيو 2014، صرّح وزير الدفاع، آنذاك، موشيه يعلون، بأن الأمر بمثابة "نشاط استراتيجي على وشك التنفيذ". وكان واضحاً للمقربين منه أن حركة "حماس" لن تقوم، ببساطة، بتنسيق موعد الهجوم مع إسرائيل. "من المعقول الافتراض أن معظم المنظومات الأمنية [التابعة لحركة "حماس"] لن تعرف موعد لحظة الصفر حتى موعد البدء بالهجوم"، بحسب تلخيص اجتماع قيادة الجبهة الداخلية، في حين حدّرت شعبة الاستخبارات العسكرية، حسبما ورد في عبارة "علينا أن نكون جاهزين لاحتمال هجوم "حماس"، من دون أن يكون لدينا القدرة على ردعها".

• لم يجرِ إطلاع مجلس الكابينيت على صورة الوضع إلاّ في تموز/يوليو، بعد بضعة أيام على انطلاق حملة "الجرف الصامد". ووصف يورام كوهين، الذي عرض أمام الوزراء تفاصيل الخطة العسكرية [لـ"حماس"] بأنها

دراماتيكية، في حين أضاف غانتس أن "هناك إدراكاً تاماً أن تنفيذ هذه الخطة سيؤدي إلى "انطلاق معركة واسعة النطاق جداً". وخلص رئيس الوزراء إلى القول: "الهدف الآن هو الحؤول دون تنفيذ هذا المخطط".

● في القسم العلني من التقرير الرسمي للتحقيق في حملة "الجرف الصامد"، امتنع مراقب الدولة السابق يوسف شابيرا من الخوض في تفاصيل المخطط، لكنه كان يمكننا تشكيل انطباع بشأن مخطط "حماس"، من خلال القراءة ما بين السطور، والاختباسات المأخوذة من أعضاء القيادتين السياسية والأمنية. لقد أشار شابيرا إلى أن "نشاطاً معادياً هائلاً من غزة في اتجاه إسرائيل، كان جاهزاً قبل بضعة أشهر من حملة الجرف الصامد". وفي الحملة نفسها، تمت مصادرة وثائق أضافت تفاصيل بشأن المخطط. "لقد قاموا بإغلاق أنفاقهم، ولذا، قرر عسكر حماس اقتحام الجدار نفسه"، حسبما لخص مسؤول أمني سابق في تصريح لصحيفة "هآرتس"، وأضاف قائلاً: "هناك أمر واحد لا شك فيه: كان المستويان السياسي والأمني يعلمان بنية "حماس" منذ عقد من الزمن، وكان عليهما الاهتمام بتأمين الحماية لمواجهة مثل هذا الاحتمال".

● صرح شخص عمل إلى جانب نتنياهو لصحيفة "هآرتس"، هذا الأسبوع، بأنه ما من شك في أن السيناريو المرعب الذي كُشف في سنة 2014 حفر عميقاً في وجدان رئيس الحكومة. "أنتبه إلى ما قاله قبل وقت قصير من السابع من تشرين الأول/أكتوبر، في نشاط لإحياء ذكرى قتلى حملة الجرف الصامد". أقيم هذا الاحتفال في حزيران/يونيو 2023، في ذروة الانقلاب على النظام، وكانت تحذيرات مسؤولي المنظومة الأمنية الإسرائيلية مدوية من استغلال ما يعتبره أعداء إسرائيل نقطة ضعف تاريخية في المجتمع الإسرائيلي. لقد قال نتنياهو "كنا نعلم بمخططات لإدخال مئات المخربين لاقحام بلداتنا، وحضانات أطفالنا، وكيبوتساتنا، ومدننا، والقيام بختف جنودنا ومدنييننا... وتنفيذ عمليات القتل، والتسلل مجدداً إلى الخلف".

● كما أتى نتنياهو على ذكر هذا المخطط في مناقشة عاصفة للجنة الرقابة على الدولة في نيسان/أبريل 2017، والتي ناقشت تقرير مراقب الدولة:

”هجوم مشترك متعدد الأذرع، يشمل: أولاً، هجوماً جويًا، بمعنى... إطلاق آلاف الصواريخ على المدن الإسرائيلية، وفي الموازاة: هجوم عبر البحر، بواسطة غارات قوات الكوماندوس البحري. وعبر الجو، بمظلات مدفوعة بمحركات، وعبر البر، وتحت الأرض، واقتحام للحدود، هذا ما كانوا يأملون بتحقيقه، عبر عشرات الأنفاق التي قاموا بحفرها، وبعض هذه الأنفاق كان في ذلك الحين ممتداً إلى داخل أراضيها، باستخدام قوات خاصة قاموا بتدريبها، مع نقل لقوات يبلغ تعدادها نحو كتيبة، عبر هذه الأماكن، من أجل تنفيذ عمليات خطف وقتل في داخل البلدات الإسرائيلية والمواقع العسكرية، وخطف رهائن نحو أراضيهم. لقد قدرُوا أنهم سيكونون قادرين، إذا فاجأونا، على تنفيذ هذا الأمر. وهم قادرون في كل لحظة على تنفيذ هذا المخطط”.

● طريقة نتنياهو في التعامل مع تقرير مراقب الدولة، تذكرنا بنمط تصرفاته في مواجهة منتقديه في هذه الأيام. صرّح مسؤول رفيع سابق في حوار أجريناه معه بالتالي ”لقد خاض رئيس الحكومة، آنذاك، حملة منسقة ضد مراقب الدولة”. ورداً على ادعاءات مراقب الدولة فيما يتعلق بمعالجة تهديد الأنفاق، إلى جانب تبليغ مجلس الكابينيت في وقت متأخر بشأن مخطط ”حماس”، جرى توجيه المقربين من نتنياهو إلى القول إن التقرير ”لم يكن جدياً”. وفي مناقشة أُجريت في لجنة رقابة الدولة، قام رئيس الائتلاف الحكومي دافيد بيطان بمواجهة أحد آباء الجنود القتلى، وانضم عضوا الكنيست ميكي زوهر ويوآب كيش [عضوا كنيست مركزيان في الليكود، ومقربان من نتنياهو] إلى جوقة تشجيع بيطان.

● حينها، وجهت ميخال، أرملة الكولونيل دوليف كيدار، الذي قُتل، آنذاك، خلال تبادل لإطلاق النار مع مقاتلي ”حماس” بالقرب من كيبوتس نير عام، إلى نتنياهو كلاماً عاطفياً، تبدو علاقته شديدة بما يحدث اليوم: ”سيدي رئيس الحكومة، أردت أن تقود، فقد. عليك التوقف عن اتهام الجميع بإخفاقاتك. إيران، والعالم، وحماس.. أنا أعلم بأن عليّ اتهام ’حماس’ بمقتل زوجي، فهم الذين أطلقوا النار عليه، لكن ’حماس’ ليست هي المسؤولة عني، أنت المسؤول عني.. إنكم تتظاهرون بأنكم تتحدثون عن

التقرير، لكن ما من أحد هنا تحدّث فعلاً عن التقدير، لم يتحدث أحد عن كيفية إصلاح العيوب التي كشفها التقرير، لقد كان كل شيء بمثابة مسرحية كبيرة مخصصة لعدسات الكاميرات.. لقد أنيطت بالتقرير مهمة هي حماية نتنياهو، وتلبية أوامره. الموجودون هنا، جميعهم، في مسرحية كبيرة.. وبدلاً من إدارة الدولة، أو الاهتمام بنا، قمنا بدفع الثمن، ونحن لسنا الوحيدين، هناك الكثيرات مثلي، وسيكون هناك أكثر منا في المستقبل."

● سيتعين على لجنة التحقيق التي ستحقق في أكبر إخفاق إسرائيلي منذ قيام الدولة، العودة عشرة أعوام إلى الوراء لكي تفهم كيف حدث أن مسؤولي المستويين السياسي والعسكري، الذين كانوا يعلمون جيداً بخطة "حماس" الكبرى، تركوا "حماس" تنفّذها. هذا الإخفاق يصبح واضحاً أكثر، في ضوء أن هناك في شعبة الاستخبارات العسكرية من حذّروا من أن "حماس" لم تتخلّ عن مخطّطها، وأنها تعمل على تنفيذه بصورة سرّية. "لقد كان الافتراض السائد في الجيش أن الفئران تتدرب لإسقاط الفيل"، حسبما صرّح مصدر أمني رفيع سابق لـ"هآرتس". "لم تنكر القيادة الأمنية المعلومات المرتكزة على المناورات والتحضيرات الخاصة بـ"حماس"، لكنهم أقنعوا أنفسهم بأن مثل هذا السيناريو غير منطقي". وأضاف مصدر آخر وقال "لو كانوا [الجيش الإسرائيلي] جاهزين بصورة لائقة لمثل هذا الاحتمال لكانت تمت إبادة قوة النخبة بأسرها، ولكانت غزة هي التي تعيش أيام حداد، لا نحن".

● إن حالة العمى التي أصابت المنظومات الاستخباراتية، وهذا الاندفاع الأحمق الذي قامت به حكومة الفضائح في اتجاه الانقلاب القضائي، والافتراض أن "حماس مردوعة"، هذا كله أدى إلى وقوع كارثة كنا نعلم مسبقاً باحتمال وقوعها.

[تواصل تبادلُ القصف وإطلاق النار بين حزب الله والجيش الإسرائيلي، والحزب يعلن تنفيذ هجوم جوي بواسطة مسيرتين]

”هآرتس“، 2024/1/26

تواصل أمس (الخميس) تبادلُ القصف وإطلاق النار بين حزب الله والجيش الإسرائيلي، إذ قصف الجيش الإسرائيلي مواقع في الجنوب اللبناني، بينما استهدف حزب الله مواقع إسرائيلية في المنطقة الشمالية، وقال إنه حقق إصابات مباشرة فيها.

وقال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن الجيش استهدف مواقع عسكرية لحزب الله، بينها مواقع تابعة للوحدة الجوية في الحزب، من ضمنها مدرج إقلاع، تستخدمها هذه الوحدة لتوجيه هجمات في اتجاه الأراضي الإسرائيلية.

وأفادت مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى بأنه تم الاشتباه في تسلل شخص من لبنان إلى منطقة حنيّتا، وعلى الفور قام الجيش الإسرائيلي بدفع قوات كبيرة إلى المنطقة، وطالب سكان المنطقة بالبقاء داخل الملاجئ والأماكن المحصنة، وفي وقت لاحق، أكد الجيش أنه لم تحدث حالة تسلل.

وذكر حزب الله في بيان صادر عنه أن مقاتليه نفذوا قبل ظهر أمس هجوماً جويًا بواسطة مسيرتين على أحد مواقع منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية ومنصات ”القبة الحديدية“ بالقرب من مستوطنة كفار بلوم، وحققوا فيها إصابات مباشرة.

[قناة التلفزة الإسرائيلية 12: إسرائيل توصلت مع الولايات المتحدة إلى صفقة عسكرية ضخمة تشمل تزويدها بثلاثة أسراب طائرات عسكرية]

”يديعوت أحرونوت”، 2024/1/26

قالت قناة التلفزة الإسرائيلية 12 أمس (الخميس) إن إسرائيل توصلت مع الولايات المتحدة إلى صفقة عسكرية ضخمة تشمل تزويد إسرائيل بثلاثة أسراب طائرات عسكرية من طراز إف 35 وإف 15 وأباتشي وكميات كبيرة من مختلف أنواع الذخيرة، وذلك في خضم الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة.

وأوضحت القناة أنه جرى توقيع الصفقة خلال الساعات الـ24 الماضية في واشنطن من خلال وفد من وزارة الدفاع الإسرائيلية ضمّ رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي اللواء إيال هرئيل وغيره من المسؤولين، وسيتم تزويد إسرائيل بالطائرات في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك من المخزون الذي يمتلكه الجيش الأميركي.

ونقلت القناة عن مسؤولين في الوفد الإسرائيلي الموجود في الولايات المتحدة وصفهم هذه الصفقة بأنها دراماتيكية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ووفقاً للقناة، طالبت إسرائيل الولايات المتحدة بمنحها الأولوية في الإمدادات، نظراً إلى تطور الحرب على غزة واحتمال أن تتطور إلى حرب متعددة الجبهات.

[اليوم الثاني على التوالي، مجموعة من الإسرائيليين تتظاهر عند معبر كرم أبو سالم لعرقلة دخول شاحنات المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة]

”معاريف”، 2024/1/26

تظاهرت مجموعة صغيرة من الإسرائيليين، من ضمنهم أقارب المخطوفين المحتجزين في قطاع غزة أمس (الخميس)، ولليوم الثاني على التوالي، عند معبر

كيرم شالوم [كرم أبو سالم] الحدودي [بين إسرائيل وقطاع غزة] لعرقلة دخول شاحنات المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وطالبت بوقف المساعدات حتى يتم إطلاق سراح المخطوفين المحتجزين لدى حركة "حماس" في القطاع.

وقالت مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى إنه تم إيقاف جزء من المجموعة في البداية عند أحد الحواجز العسكرية المنصوبة في الطريق، لكنهم في معظمهم، تمكنوا من العبور بعد ذلك، وساروا في اتجاه المعبر.

ووصف عدد من المتظاهرين إدخال المساعدات إلى غزة في الوقت الذي لا يزال المخطوفون محتجزين هناك بأنه إخفاق أخلاقي.

وقال أحد المتظاهرين: "بينما لا نعرف مكان عائلتنا، وما إذا كانوا في قيد الحياة، يحصل سكان غزة على مساعدات إنسانية"، واتهم "الفلستينيين في غزة بالتستر على جرائم 'حماس' ومساعدة الحركة". وطالب الحكومة باتباع نهج متشدد وعدم السماح بوصول أي مساعدات إنسانية حتى يتم تحرير المخطوفين.

وقال متظاهر آخر إن المحتجين يريدون أن يظهروا لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أنه يجب عليه التحلي بالشجاعة والوقوف في وجه الأميركيين، وأن يقول لهم إنه لن يدخل قطرة ماء واحدة إلى القطاع حتى نرى المخطوفين يعودون إلى ديارهم.

يُذكر أن المتظاهرين عرقلوا أول أمس (الأربعاء) دخول أكثر من 100 شاحنة، تم تحويل بعضها في النهاية إلى نقطة دخول بديلة في مصر.

وأعلن أمس أن عدة جماعات يمينية تخطط للقيام بمسيرة إلى الكنيست الإسرائيلي في القدس الأسبوع المقبل، للاحتجاج على دخول المساعدات إلى غزة.

[تقرير: في أعقاب هجوم نتنياهو، سموتريتش يتهم قطر بإحباط جهود إسرائيل لتدمير حركة "حماس"، وبالتعاون مع الحركة للاحتفاظ بالمخطوفين الذين تحتجزهم كورقة مساومة لوقف القتال]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/1/26

اتهم وزير المال الإسرائيلي بتسلُّيل سموتريتش [رئيس حزب "الصهيونية الدينية"] قطر بإحباط جهود إسرائيل لتدمير حركة "حماس"، وأشار إلى أن هذه الدولة الخليجية تتعاون مع تلك الحركة للاحتفاظ بالمخطوفين الذين تحتجزهم كورقة مساومة لوقف القتال، وبالتالي الحفاظ على حُكم "حماس" في قطاع غزة.

وجاء اتهام سموتريتش هذا في سياق كلمة ألقاها في مؤتمر منتدى الدفاع والأمن الإسرائيلي الذي عُقد في عسقلان [جنوب إسرائيل] أمس (الخميس)، وقال فيها: "إن قطر تشجع الإرهاب وتموله، وتدفع به قدماً، وهي تلعب لعبة مزدوجة". وأضاف: "قطر هي أكبر عقبة أمام إعادة المخطوفين. يمكننا الوصول إلى جميع المخطوفين الـ 136 غداً، إذا فرضت قطر على 'حماس' إعادتهم جميعاً، وإذا فرض الغرب على قطر القيام بذلك".

ووفقاً لسموتريتش، لقطر مصلحة واضحة في الحفاظ على بقاء "حماس" واستمرار حُكمها في غزة وخارجها بعد الحرب، وهي تفعل كل ما في وسعها لإحباط جهود إسرائيل لتدمير القدرات العسكرية والسلطوية لـ "حماس" بشكل كامل. وأضاف أن الولايات المتحدة لديها نفوذ كبير على قطر، ويمكن أن تضغط عليها لإجبار "حماس" على إطلاق سراح المخطوفين، لكنها لم تفعل ذلك "لأن هناك أشخاصاً لديهم مصالح مالية عميقة مرتبطة بقطر. وهذا نفاق كبير، وعلى إسرائيل رفع القناع عن هذا النفاق".

وكان سموتريتش نشر أول أمس (الأربعاء) بياناً في موقع "إكس" ("تويتر" سابقاً) قال فيه إن الدوحة هي "راعية 'حماس' ومسؤولة إلى حد كبير عن المذبحة التي

ارتكبتها هذه الحركة بحق المواطنين الإسرائيليين يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي. إن تعامل الغرب معها يتسم بالنفاق، ويستند إلى مصالح مالية غير لائقة. ويمكن للغرب، بل وينبغي له، أن يستخدم نفوذاً أقوى بكثير ويطلق سراح المخطوفين على الفور". وأضاف أن هناك شيئاً واحداً مؤكداً، هو أن قطر لن تشارك، بأي شكل من الأشكال، في إدارة قطاع غزة في "اليوم التالي للحرب".

وجاءت أقوال سموتريتش هذه بعد أن انتقدت وزارة الخارجية القطرية أول أمس رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لقوله في تسجيل بثته إحدى قنوات التلفزة الإسرائيلية، إن قيام الدوحة بدور الوسيط بين إسرائيل و"حماس" يعتبر إشكالياً. كما بدا أن نتنياهو يعبر عن خيبة أمله تجاه الولايات المتحدة لعدم ممارسة مزيد من الضغوط على قطر لإطلاق المخطوفين الإسرائيليين. كما قال نتنياهو إنه مؤخراً، غضب جداً من الأميركيين لتجديدهم اتفاقاً يمدد الوجود العسكري الأميركي في قاعدة في قطر لعشرة أعوام إضافية.

واستنكر الناطق بلسان وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري أقوال نتنياهو هذه، واعتبرها غير مسؤولة، ومُعرّقة للجهود المبذولة لإنقاذ أرواح الأبرياء. وأضاف أن على نتنياهو عدم الانشغال بعلاقة قطر الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وأن يقرر، بدلاً من ذلك، العمل بحسن نية والتركيز على إطلاق سراح المخطوفين الإسرائيليين.

وجاء الرد القطري في الوقت الذي تسعى الدوحة وواشنطن للتوسط في اتفاق جديد لإطلاق سراح المخطوفين بين إسرائيل و"حماس"، في موازاة تقارير في الأيام الأخيرة تفيد بحدوث تقارب بين الجانبين. لكن المسؤولين الإسرائيليين نفوا، الليلة قبل الماضية، التقارير بشأن وجود تقدم في المحادثات، وذكرت تقارير أن "حماس" شددت موقفها.

يُذكر أن قطر وواشنطن قامتا بدور فعال في التفاوض بشأن هدنة لمدة أسبوع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أدت إلى إطلاق سراح أكثر من 100 مخطوف إسرائيلي. وفي مقابل إطلاق سراح هؤلاء، وافقت إسرائيل على الإفراج عن نحو 240 أسيراً فلسطينياً وزيادة المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى غزة.

ويُعتقد أن 136 من بين 253 شخصاً اختطفتهم "حماس" في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ما زالوا في غزة. وأكد الجيش الإسرائيلي مقتل 28 من المخطوفين الذين ما زالوا محتجزين لدى "حماس"، مستنداً إلى معلومات استخباراتية جديدة ونتائج جمعتها القوات العاملة في غزة. وحتى الآن، تم انتشار جثث 11 مخطوفاً من القطاع، بينهم ثلاثة قُتلوا برصاص الجيش عن طريق الخطأ.

وتحتجز "حماس" أيضاً مدنيين إسرائيليين، هما أفيرا منغيستو وهشام السيد، اللذين يُعتقد أنهما في قيد الحياة، بعد دخولهما إلى القطاع بمحض إرادتهما في سنتي 2014 و2015 تبعاً، بالإضافة إلى احتجازها جثتي الجنديين الإسرائيليين أوران شاؤول وهدار غولدين منذ سنة 2014.

[استطلاع "معاريف" الأسبوعي: 57% من الإسرائيليين يؤكدون أن قيام أهالي الأسرى والمخطوفين الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة بتصعيد احتجاجهم من أجل إطلاق سراحهم هو خطوة في الاتجاه الصحيح]

"معاريف"، 2024/1/26

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجرته صحيفة "معاريف" أمس (الخميس) أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن، سيحصل كلٌّ من قوائم معسكر الأحزاب المؤيدة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 44 مقعداً (عدد المقاعد نفسه الذي حصلت عليه في استطلاع الأسبوع الماضي)، في حين أن قوائم معسكر الأحزاب المناوئة له ستحصل على 66 مقعداً (عدد المقاعد نفسه الذي حصلت عليه في استطلاع الأسبوع الماضي). ويحصل كلٌّ من قائمة التحالف بين حداث [الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة] وتعل [الحركة العربية للتغيير]، وقائمة راعام [القائمة العربية الموحدة] على 5 مقاعد، ولن تتمكن قائمة بلد [التجمع الوطني الديمقراطي] من تجاوز نسبة الحسم (3.25%).

ووفقاً للاستطلاع، ستحصل قائمة حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 16 مقعداً، وتحصل قائمة تحالف "المعسكر الرسمي" برئاسة عضو الكنيست بني غانتس على 40 مقعداً، وتحصل قائمة "يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد على 13 مقعداً.

وتحصل قائمة حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة الوزير بتسلئيل سموتريتش على 4 مقاعد، في حين تحصل قائمة "عوتسما يهوديت" ["قوة يهودية"] برئاسة الوزير إيتمار بن غفير على 8 مقاعد، وتحصل قائمة حزب شاس لليهود الحريديم [المتشدون دينياً] الشرقيين على 9 مقاعد، وتحصل قائمة حزب يهدوت هتوراه الحريدي على 7 مقاعد، وتحصل قائمة حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة عضو الكنيست أفيغدور ليرمان على 9 مقاعد، وتحصل قائمة حزب ميرتس على 4 مقاعد، في حين أن قائمة حزب العمل لن تتمكن من تجاوز نسبة الحسم.

وقال 52% من المستطلعين إن رئيس تحالف "المعسكر الرسمي" بني غانتس هو الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في حين قال 32% منهم إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو الأنسب.

وقال 57% من المشتركين في الاستطلاع إن قيام أهالي الأسرى والمختوفين الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة بتصعيد احتجاجهم من أجل إطلاق سراحهم هو خطوة في الاتجاه الصحيح، في حين قال 29% منهم إنها خطوة غير صحيحة في الوقت الحالي.

وشمل الاستطلاع عينة مؤلفة من 518 شخصاً يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ، حدّها الأقصى 4.3%.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديעות أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2024، العدد 137

عدد خاص: سلام لغزة

قائمة المحتويات

افتتاحية

أين تقع غزة؟ الياس خوري

غزة: القلب المفتوح عبد الرحيم

الشيخ

مداخل

ثم جاء الطوفان: العالم قبل عبور تشرين وبعده سيف

دعنا

إرشادات غزة: عن نهاية الحكم الاستعماري سامرة إسمير

حوارية

فلسطين من القدس إلى غزة خالد عودة الله

محور (الأسرى والحرية)

الحرية المقبلة: تحطيم العبودية وتبييض السجون خالدة

جرار

الأسرى الفلسطينيون وحالة الطوارئ الإسرائيلية عبير بكر

محور (الإعلام والسردية)

تغطية فلسطين رولا سرحان

إعلام في خدمة الخطة العسكرية للحرب رامي

منصور

محددات بناء سردية مناهضة للدعاية الصهيونية

المخادعة نهوند القادري - عيسى

موقف المثقفين والأكاديميين الفرنسيين: أصوات شحيحة

بين الصمت والخوف أنس العيلة

محور (الإعمار والعمارة)

تربية الأمل: نفع في غزة ما يفعله العاطلون عن العمل خلدون بشارة

توظيف أدوات الواقع الغامر في توثيق جغرافيا جرائم الحرب

في قطاع غزة نسرين زاهدة

محور (الاجتماع والثقافة)

قراءة سوسيو - تاريخية للمقاومة في غزة أباهر السقا

